Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 1, Issue 2, 2025, Pages: 14-23
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Political Corruption in Libya: Diagnosis of Manifestations and Effects Amid Instability, and Proposal of Counter-Strategies

Hamida Ali Ismail *
Department of Sociology, Faculty of Arts, Misurata University, Libya

الفساد السياسي في ليبيا: تشخيص المظاهر والآثار في ظل عدم الاستقرار واقتراح استراتيجيات المكافحة

حميدة علي اسماعيل الماطوني *
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة مصراتة، ليبيا

*Corresponding author: alinanae20@gamil.com

Received: July 30, 2025	Accepted: October 28, 2025	Published: November 20, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This research aims to clarify the manifestations and forms of corruption, focusing on political corruption, which is classified as the most dangerous. This scholarly effort seeks to survey the reality and diagnose the phenomenon in Libyan society under conditions of political instability, weak institutions, and chaos. The research discusses the causes and factors of corruption, and the destructive effects of political corruption on institutional, social, economic, political, and legal aspects. The study proposes means of confrontation and treatment, reviewing political corruption counter-strategies , including the role of systems and laws, awareness and media, institutional reform, judicial independence, and community participation, in addition to the effective role of Islamic Sharia in combating it.

Keywords: Political Corruption, Anti-Corruption, Libya, Political Instability, Islamic Sharia.

ملخص البحث
يهدف البحث إلى توضيح مظاهر وأشكال الفساد، مع التركيز على الفساد السياسي الذي يُصنف بأنه الأكثر خطورة .ويأتي هذا الاجتهاد العلمي لاستقراء الواقع وتشخيص الظاهرة في المجتمع الليبي في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات، والفوضى .ويتناول البحث أسباب الفساد وعوامله، وآثار الفساد السياسي المدمرة على الجوانب المؤسسية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والقانونية. ويقترح البحث سبل المواجهة والعلاج، مستعرضًا وسائل مكافحة الفساد السياسي، بما في ذلك دور الأنظمة والقوانين، التوعية والإعلام، الإصلاح المؤسسي، استقلالية القضاء، والمشاركة المجتمعية، إضافة إلى دور الشريعة الإسلامية الفعال في المكافحة.

الكلمات المفتاحية :الفساد السياسي، مكافحة الفساد، ليبيا، عدم الاستقرار السياسي، الشريعة الإسلامية.

المقدمة

الفساد بمظاهره وأنواعه ومستوياته ودرجاته، ظاهرة عرفتها المجتمعات الإنسانية منذ القدم. وقد صوّرت العديد من آيات القرآن الكريم قصصاً ارتكب فيها الإنسان الفساد، وسعى إلى الإضرار بالآخرين وبنفسه. ولهذا شدّد ديننا الإسلامي على إقامة القصاص أو الحد أو التعزير لمعاقبة مرتكبي الفساد؛ وذلك من أجل القضاء عليه والحد من انتشاره.

ومع تطور المجتمعات والتغيرات السريعة البنائية والوظيفية، تطورت ظاهرة الفساد وتنوعت أساليبها وازدادت مخاطرها، الأمر الذي استدعى اهتماماً محلياً وإقليمياً ودولياً من أجل التعاون والتساند في الحد من انتشارها.

في هذا البحث، نسعى إلى إبراز مظاهر الفساد وأشكاله وأسبابه، مع التركيز على الفساد السياسي لكونه الأكثر خطورة؛ نظراً للدور الكبير الذي تضطلع به النخب السياسية والمؤسسة العسكرية ورجال الأمن والمؤسسات السياسية في مواجهة هذه الظاهرة. وفيما يلي المواضيع التي سنتطرق لها في البحث:

1. أساسيات البحث.
2. مفهوم الفساد.
3. أهم مظاهر الفساد وأشكاله ومؤشراته.
4. أسباب الفساد وعوامله.
5. آثار الفساد السياسي.
6. مكافحة الفساد السياسي.
7. دور الشريعة الإسلامية في مكافحة الفساد.

1- أساسيات البحث

مشكلة البحث

يخوض العالم معركة شرسة في مواجهة الفساد الذي يُهدد التنمية والاستقرار والأمن على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وفق ما تبينه أحدث الدراسات والتقارير. فالفساد يحد من التنافسية الاقتصادية، وتظهر آثاره بارزة على الاقتصاد وجودة الخدمات الأساسية والأمن والحقوق وانتشار الجريمة، بالإضافة إلى الأضرار التي يصعب تقدير تكلفتها على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع عامةً. (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، 2020)

يمكننا القول إن ظاهرة الفساد قضية عالمية ازدادت مخاطرها وتداخلت أسبابها. ففي مجتمعنا الليبي، بدأت مظاهر الفساد ومؤشراته بالبروز للعيان مع حالة عدم الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات، وانعدام الحراك السياسي الديمقراطي، في ظل انقسامات سياسية ومؤسساتية. وقد ازداد الفساد بأنواعه عندما ظهر في النخب السياسية ومؤسساتها التي عملت على وضع العقبات والعراقيل أمام المؤسسات التربوية والتشريعية والقضائية في مواجهته.

والجدير بالذكر، أنه يصعب تقدير كم وحجم الفساد في المجتمع الليبي، ولكن مظاهره وآثاره بارزة، سواء في الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيمنا الثقافية، أو إضعاف مورثنا الذي يدعو للفضيلة والأخلاق الدينية. ومن أهم مؤشرات الفساد في ليبيا، الفساد في التعليم العالي الذي أشار إليه أعضاء هيئة التدريس في اعتصاماتهم الهادفة لمواجهة الفساد ومعوقات الإنتاجية العلمية، وذلك لمخاطبة النخب السياسية من أجل مواجهة مظاهر الفساد وآثاره.

الهدف من البحث

يتمثل الهدف في تقديم اجتهاد علمي يهدف إلى استقراء الواقع وتشخيص ظاهرة الفساد في التحليل الاجتماعي، ووصف مظاهر الفساد وآثاره والعمل على اقتراح سبل مواجهتها.

منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعد من أكثر المناهج استخداماً في العلوم الإنسانية، ويساعد على وصف

أهمية البحث

تتضح أهمية هذا البحث فيما يلي:

1. استقراء الدراسات بما ينطبق على الواقع الليبي المعاش لإبراز جوانب الضعف والخلل والقصور الذي تعاني منه القوى السياسية ومؤسساتها وآلياتها التي بررت وجود الفساد بالتغاضي عن العقاب وعرقلت الوسائل الكفيلة بالمواجهة لظاهرة الفساد.
2. نشر الوعي لدى أفراد المجتمع لمواجهة الفساد بشتّى صوره وأشكاله، الأمر الذي يمكن أن يسهم في تفعيل مكافحة أشكال الفساد ومستوياته.

2- مفهوم الفساد

بالاطلاع على عدد من الأبحاث والدراسات العلمية التجريبية متعددة التخصصات، يمكننا استقراء تعريفات الفساد، رغم اختلاف المعايير والمؤشرات العامة وفق مستوى الدولة وطبيعتها الحضارية والثقافية-الاجتماعية، وبالمنظور التخصصي للدراسة. وفيما يلي أهم التعاريف التي لقيت قبولاً في نطاق العلم والدراسة:

- المعنى العام للفساد :سلوك مضر بالآخرين بهدف تحقيق مصالح ومنافع خاصة فردية.
- الفساد بالمعنى اللغوي :وردت كلمة الفساد في معاجم اللغة العربية بالاتفاق على أنه نقيض الصلاح، ومرتبط بالشر والفعل السيئ. فالفعل السيئ في مجمله مفسدة ضد المصلحة، بما يؤدي إلى التلف والعطب والخلل الذي يضر بمصالح الأفراد والجماعات والصالح العام للدولة والمجتمع عامةً. وينظر إليه البعض كخروج عن الاعتدال قليلاً أو كثيراً، كأن يأخذ المرء مالاً دون وجه حق، أو يمرر إجراء، أو يستغل وظيفة لمكاسب خاصة (رضا، 1377هـ).
- الفساد في الاصطلاح الشرعي :عرفه جمهور الفقهاء على أنه مخالفة الفعل للشرع .فالفساد يعني خروج الشيء عن الاعتدال، سواء كان هذا الخروج قليلاً أو كثيراً، ويُستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة (الأهدل، 2019).
- بالمعنى الاصطلاحي العام :يختلف حسب اختلاف المداخل النظرية والفكرية النابعة من الثقافة والقيم الأخلاقية، فما قد يعتبر رشوة في مجتمع قد يكون هدية أو إكرامية وامتناناً وتقديراً في ثقافة مجتمع آخر.
- في التعريف القانوني :مجمل التعريفات القانونية أبرزت مؤشرات ومقاييس تُعد أساساً هاماً في التعريف بالفساد، أهمها:
  - إساءة استعمال الممتلكات العامة.
  - الرشوة والجرائم المشابهة لها.
  - إساءة استغلال الوظيفة .بمعنى أن إفساد الشيء يجعله سيئاً، والفاسد هو الذي لا صالح فيه، ميّال للشر بفعله عن معرفة وتعمّد أو يحرض عليه، وبهذا يكون الفساد عملاً مخالفاً للقانون والنظام السائد في المجتمع وقيمه الأخلاقية.
- في تعريف القواميس الإنجليزية :(Corruption) ورد في قاموس أكسفورد معنى الفساد بأنه انحراف في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة، وتدهور القيم الأخلاقية (immoral) في المجتمع أو سلوك أفراده (قاموس أكسفورد، د.ت.).
- تعريف علماء الاجتماع :على الرغم من أن الاعتماد في تعريف الفساد على الرأي العام يُسهم كثيراً في تجنب الانحياز الغربي أو إلزام المجتمعات بثقافة وأفكار غربية، فإن هذا الاتجاه قد يزيد من مخاطر تدخل الجماعات السياسية الضاغطة والدعائية لتشويش الرأي العام، وجعل ما هو فساد سلوكاً اجتماعياً مقبولاً، أو العكس. ناهيك عن أن الفساد قد يكون ثقافة تنتشر في ظل الغبن الذي قد

يشعر به أفراد مجتمع معين أو في حالات التشتت والاضطرابات التي تصحب النكبات والحروب. بمعنى آخر، قد يكون الفساد هو الحل الأمثل أمام أفراد مجتمع ما، خاصةً إن غاب القانون وضعف الضبط الاجتماعي (المصراتي، 2011) .وبهذا يمكن القول :الفساد هو سوء استخدام السلطة العامة للدولة من أجل منافع شخصية لفرد أو جماعة أو طبقة، وذلك لتحقيق مكانة اجتماعية بطريقة تبرر خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي.

- تعريف منظمة الشفافية الدولية" :(Transparency International) كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته". وترى المنظمة أن من الممكن محاربة الفساد بمشاركة الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص (منظمة الشفافية الدولية، د.ت.).
- تعريف البنك الدولي" :إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" (البنك الدولي، د.ت.).
- مفهوم الفساد السياسي :يُعد الفساد السياسي هو استخدام المنصب والمكانة والسلطة لتحقيق كسب أو ربح شخصي أو خاص بفئة أو طبقة، من أجل مال أو مكانة أو منفعة، بصورة يخترق فيها القانون. أو هو إساءة استخدام السلطة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة (الأهدل، 2019). ومن مؤشراته فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة، وضعف المؤسسات السياسية.

3- مظاهر الفساد وأشكاله ومؤشراته

تعددت مظاهر الفساد وأشكاله. فالبعض ينظر إليه من ناحية الحجم (كفساد عام أو خاص)، أو يركز على المستوى (محلي أو حكومي أو على مستوى الهرم المتمثل في السلطات التشريعية، التنفيذية، القضائية)، أو يركز على الفساد على مستوى القاعدة (كفساد الإداريين وموظفي الدولة، مثل رجال الجمارك والشرطة والجوازات).

كما قد يُصنف الفساد وفق أنواعه كالفساد **الإداري**، و**المالي**، و**السياسي**، و**الأخلاقي**، و**الأمني** .ويترتب على هذه الأنواع المظاهر والسلوكيات الآتية:

- **اختلاس المال العام وتهريب الأموال :**فقد أصبحنا نشاهد مؤسسات حكومية تابعة لشركات أجنبية وتفريطاً في موارد الليبيين.
- **الكسب أو الإثراء غير المشروع.**
- **إهدار المال العام.**
- **غسيل الأموال :**فترة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا تُلمس فيها بوضوح مؤشرات غسيل الأموال، من ارتفاع أسعار العقارات واختفاء العملات، وظهور مشروعات هدفها الربح السريع أكثر من كونها عملاً شاملاً (كالشقق الفندقية والحدائق والمطاعم) في غياب مجتمع صناعي يستفيد منه الليبيون.
- **المحاباة والمحسوبية والوساطة والاستبعاد (التحيز) :**واضطهاد جماعات أو فئات أخرى متأثرين بالأصول العرقية والاجتماعية، واستغلال النفوذ الوظيفي والتهاون في القيام بالواجبات الوظيفية.
- **الاحتيال** في الحصول على منافع شخصية.
- **الغش والتزوير :**فالموظف قد يعمل من خلال موقعه الوظيفي على الكسب غير المشروع مما يسبب أضراراً بالآخرين أو الدولة عامة، كتزوير شهادات علمية أو عملية نقدية، أو مستندات أخرى.
- **الابتزاز وتشويه السمعة.**
- **الإهمال الوظيفي :**كعدم احترام الرسمية، والتكاسل، أو الجمع بين وظيفتين، والغياب والتأخير.
- **الرشوة :**وهي من أخطر الأنواع وأكثرها انتشاراً عندما يحصل الموظف أو العامل على أموال أو منافع أخرى أو خدمة يستفيد منها في إعفاء أو غيره. وتنتشر هذه المظاهر في المجتمعات عامة، وقد تكون محلية (تتم بين المسؤولين داخل الدولة) أو دولية (تتم في إطار صفقات بين شركتين أو

في المناقصات الدولية لدفع الرشوة لجلب المنفعة أو الامتيازات). وتتميز الدول المتقدمة بأدوات وقوانين صارمة في محاسبة مرتكبيها، ولكن الخلل يكمن في الدول النامية.

4- الفساد السياسي (أسبابه)

الفساد السياسي هو الإخلال المتعمد بقواعد الحياة السياسية التي أقرها الدستور والمواثيق الوطنية ومعايير الهيئات الدولية.

تبرز أهمية الدولة ومكانتها من النخب السياسية والسياسيين الذين يشغلون وظائف حيوية في مؤسساتها. وعندما ينتشر الفساد بينهم، تعمل النخب السياسية على استغلال نفوذها لتبرير الفساد والفوضى وتقويض النظام الديمقراطي والعدالة والمساواة من أجل ضمان استمرارها في السلطة وفرض سيطرتها وتبرير أعمالها ومصالحها الخاصة. وهذا ما يعاني منه المجتمع الليبي حالياً، وذلك لأسباب وعوامل متداخلة متعددة يمكن إبراز بعضها فيما يلي:

1. استمرار الحروب الأهلية بين الشرق والغرب والجنوب.
2. عدم وجود مؤسسات تدعم الاستقرار السياسي وتحقيق الأمن الاجتماعي.
3. ازدواجية القرارات السياسية، والقرارات الهشة التي تعاني من الضعف وعدم الدراسة والفهم للخلفية الثقافية والوعي السياسي للشعب الليبي.
4. ضعف الإرادة الصادقة والنزاهة للقيادة السياسية لمواجهة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ إجراءات وقرارات حازمة (وقائية وعلاجية وعقابية) بحق مرتكبي جرائم الفساد، لأن عدداً منهم منخرط في هذه الجرائم.

الجدير بالذكر أن نتائج الأبحاث والدراسات الميدانية العالمية والإقليمية والمحلية تُعد أساساً علمياً يعكس واقع الفساد وحجم الظاهرة وأسبابها، ومن أهمها ما أشارت إليه نتائج دراسات وأبحاث علمية:

- ضعف سيادة القانون.
- ضعف الجهاز القضائي.
- ضعف القيادات السياسية والصراع السياسي، وعدم وجود النية والإرادة الصادقة لدى السياسيين لمحاربة الفساد.
- ضعف دور المؤسسات الحكومية والمدنية والمتخصصة.
- انتشار ثقافة الجهل بمخاطر الفساد.
- انخفاض مستوى الأجور وارتفاع مستوى المعيشة.

5- آثار الفساد السياسي

الفساد قضية أخلاقية ومرض اجتماعي له آثاره المدمرة على مختلف جوانب الحياة والمجالات، حيث يعمل على ضرب القيم الأخلاقية وانهيار بناء الدولة. ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

- **الآثار المؤسسية :**تتمثل في فشل وضعف المؤسسات والمرافق (الصحية والتعليمية والأمنية والاقتصادية)، وسوء إدارتها، وضعف إنتاجيتها، واضطراب موازين العدالة لضمان سير العمل، وتدني مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية.
- **الآثار الاجتماعية :**مع اختلال المعايير القيمية كالصدق والأمانة والعدل وتكافؤ الفرص والولاء والمسؤولية وقيم الثقة. كما يتركز الثروة في أيدي قلّة من المجتمع، الأمر الذي يخلق فجوة بين الطبقات، خاصةً مع تردي نظم التعليم والرعاية الصحية، وقد يدفع بأصحاب الكفاءات العلمية للهجرة نتيجة لتولي غير المؤهلين للمناصب الحكومية.
- **الآثار الاقتصادية :**تظهر مع الضعف العام الذي يعاني منه القطاع الاقتصادي، الأمر الذي يترتب عليه سوء السمعة والفقر والبطالة والمحسوبية والجرائم المشابهة، وإعاقة عمليات التنمية، وإضعاف النمو الاقتصادي الذي يؤثر على الاستثمار والإيرادات، مما يؤدي إلى زيادة حجم الديون وتبديد الموارد والعائدات، ويضعف روح المبادرة ومجهودات إقامة المشاريع، وارتفاع الأسعار،

ويحفز **اقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي)**، والذي نلاحظ مؤشراته في وجود السوق الموازي للعملات.

- **الآثار السياسية :**عملت القوى السياسية المتصارعة في ليبيا على الاستمرار في عملها وحماية مكاتبها واستمرارها في الحكم من خلال إطلاق يدها للفساد بكل أشكاله وأنواعه، فأصبح الفساد **منظومة قيم** يتحكم في مصير الدولة. ومن أهم مؤشرات الفساد الأمني، تجنيد الأطفال وإقحامهم في النزاعات والحروب المسلحة التي شهدها المجتمع الليبي.
- **الآثار القانونية :**المترتبة على ازدياد **جرائم ذوي الياقات البيضاء** (*White-Collar Crime*) التي يصعب التعامل معها لأنهم عادةً من ذوي النفوذ والسلطة في الدولة.

6- مكافحة الفساد السياسي

تُعد تجارب الدول في مكافحة الفساد خبرات يمكن الاستعانة بها، مع التركيز على البعد الأخلاقي والديني ودور الذات ومراقبة الضمير والقيادة القدوة.

فالقيم موجهات للسلوك وتحديد ما هو مرغوب أو غير مرغوب فيه، ومنها تُستمد أخلاقيات العمل التي تشمل أخلاقيات القوة (إتقان العمل والكفاءة والأهلية والعمل الجماعي واقتران العمل بالعلم) وأخلاقيات الأمانة)كالإخلاص والصدق والعدل والحلم وحسن المعاملة والالتزام والانضباط.(

وبهذا، يمكن القول إن الفساد سلوك غير أخلاقي في ممارسة العمل، ومواجهته هدف سامٍ للحفاظ على حقوق الأفراد وأمنهم وقيمة العمل الوظيفي، وتوفير بيئة سوية مناسبة للإنتاج والاستثمار، كما أنها محافظة على سمعة الدولة وهيبتها. ومن أهم وسائل المكافحة ما يلي:

1. **الأنظمة والقوانين :**المناسبة لحجم وخطورة الظاهرة الهدامة، من خلال إنفاذ القانون وحماية المصالح، بإنشاء أجهزة ومؤسسات أمنية تحتاج للحماية لتعاملهم المباشر مع الجريمة والمجرمين من خلفيات ومستويات مختلفة، مع توفير نطاق الحماية الدولية لهم.
2. **التوعية والإعلام :**وحرية الصحافة والدور الشعبي الجماهيري في توعية الأفراد بخطورة الفساد. ويشكل التحدي السياسي والصراع الجهوي والتنافس بين القبائل والمدن عائقاً لمواجهة الفساد في ليبيا. ولابد أن يؤدي الإعلام عمله بمصداقية في نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والأخبار الصحيحة (مكتوبة أو مسموعة أو مرئية)، والعمل على معالجة قضايا ملحة كالفساد الذي يعاني منه مجتمعنا الليبي.
3. **الإصلاح المؤسسي وترشيد سياستها :**فالمؤسسة السياسية تُعد إجراءات وقواعد وأدوات ومعايير هدفها إشباع حاجات منتسبيها وضمان أداء عملهم بفعالية.
4. **دور المؤسسات التربوية :**والاستفادة من أبحاث ودراسات الخبراء المتخصصين في (القانون، الشريعة، السياسة، علم النفس، الاجتماع، الإدارة، الاقتصاد)، وضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أداء رسائلها ومهامها.
5. **استقلالية القضاء والفصل بين سلطات الدولة :**في إصلاح دور القضاء لمواجهة الفساد، لأنه العمود الفقري لأي منظومة فاعلة في مكافحة الفساد.
6. **المشاركة المجتمعية :**تساعد على مساندة المجتمع المحلي والمدني والقطاع الخاص في مواجهة مخاطر الفساد بأنواعه.
7. **الرغبة السياسية في مواجهة الفساد :**وفق خطط وآليات واستراتيجيات جادة لمحاسبة من أساء استخدام السلطة من ذوي المكانة السياسية والاجتماعية.
8. **عقد اتفاقيات دولية وإقليمية :**لأنها ظاهرة تستلزم التعاون والتكامل سواء للأجهزة المحلية للمحاسبة والرقابة والجهات الأمنية والتشريعات. كما يتطلب تعاوناً دولياً إقليمياً. ومن ضمن المبادرات، مبادرة الولايات المتحدة لمكافحة الفساد في معاملاتها الاقتصادية مع باقي دول العالم بمحاكمة أي شركة تقوم بدفع رشوة لحكومة أي دولة أخرى تتعامل معها، وحدوث محاور لمكافحة الفساد في الإصلاح الاقتصادي والمالي، ورفع كفاءة الجهاز الإداري ومستوى وعي الشعب وثقافته، وإصدار تشريعات وقوانين متجددة مع استقلال القضاء (الربيز، 2018).

وفي ليبيا، تعتبر اتفاقية 31 أكتوبر 2003 وثيقة دولية هامة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والإرادة السوية.
ومن أهم المنظمات والمؤسسات والجهود الدولية ما يلي:

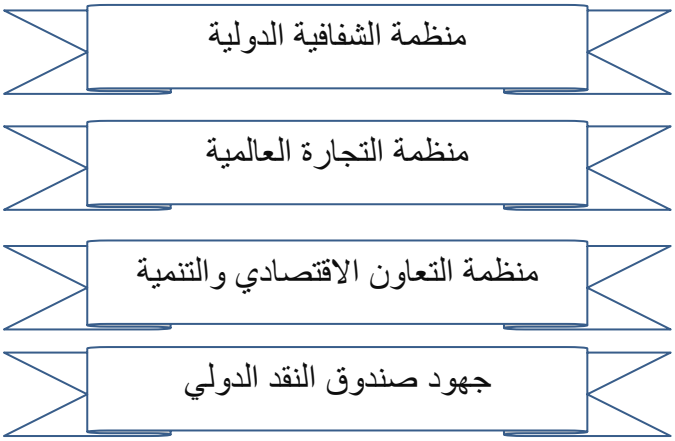

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) التي تعد إطار قانوني دولي ملزم والأكثر شمولاً للعالم، زاد عدد أطرافها إلى 187 دولة.

ومن أهم آليات مكافحة الفساد التي تكمل وسائل المواجهة السابقة، ما يلي:

- **المحاسبة (Accountability):** تعني أن يكون جميع أفراد المجتمع متساوين أمام المساءلة القانونية، دون النظر إلى مناصبهم أو نفوذهم.
- **المساءلة (Responsibility):** هي أسلوب ديمقراطي يتم فيه تقييم جهود الآخرين ونتائج أعمالهم، ويشمل ذلك ذوي المناصب العليا في الدولة.
- **الشفافية (Transparency):** وهي الوضوح داخل المؤسسة وفي العلاقة مع المواطنين، وتُبنى على إجراءات وغايات وأهداف واضحة ومحددة ومعلنة للجميع.
- **النزاهة (Integrity):** هي منظومة القيم الأخلاقية التي تتجسد في سلوك الفرد والمؤسسة، وتدعو إلى الاستقامة والبعد عن الكسب غير المشروع.

7- دور الشريعة الإسلامية في مكافحة الفساد

في القرآن الكريم والسنة النبوية، وردت آيات وأحاديث تحذّر من ممارسة الفساد ومعاقبة المفسدين بشدة.
من ذلك قوله جلّ وعلا:
(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاس لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) الروم: 41.
وقوله تعالى:
(وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) القصص: 77.
كما وردت إشارات في (الأعراف: 56)، و(الأعراف: 85)، و(محمد: 22-23).
وفي الحديث المتفق عليه، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه، قال النبي – صلى الله عليه وسلم:-
"الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبينهما مشتبهات...، وإن في الجسد مُضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب "(البخاري، 1946).
من النصوص السابقة، يمكن استقراء أن الشريعة الإسلامية لها وسائل وأساليب فاعلة في مكافحة الفساد، أهمها (الشهري، د.ت):

- تنمية الوازع الديني :وتقويته بالتشديد على أهمية وظائف المؤسسات التربوية (كالأسرة والمناهج الدراسية)، ودور المسجد كمنبر قادر على نشر الوعي الديني.

- أسلوب الترهيب والترغيب:
  1. الترهيب بعقوبة المسيء المتهاون في أداء فرائض الله.
  2. الترغيب للذين يؤدون أعمالهم دون الإضرار بالآخرين ابتغاء مرضاة الله عز وجل.
- العدالة الاجتماعية :هي أساس المساواة وفتح المنافع والفرص أمام الجميع، ومنح كل فرد ما يستحق لإشباع حاجاته في إطار من المساواة والعدالة.
- محاربة الفقر :الذي يُعد سبباً لارتفاع نسب التسرب المدرسي وانتشار الأمراض والعنف والجريمة، مع لجوء بعض الأفراد إلى الطرق غير المشروعة لتلبية احتياجاتهم. ولهذا حثّ الإسلام على السعي في طلب الرزق والعمل، ومساعدة الفقراء بأداء فريضة الزكاة.
- العمل بمبادئ الشورى :من خلال فتح قنوات الاتصال بين الوالي والرعية.
- التوسعة على الموظفين والمسؤولين :في الأرزاق من باب سد الذرائع ووقاية من الفساد المجتمعي.
- الرقابة المجتمعية (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) :ففي قوله عز وجل (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) آل عمران: 104. وقول نبيّنا محمد – صلى الله عليه وسلم: من رأى منكم منكراً فليغره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان، (مسلم، د.ت).
- رقابة السلطة (الحِسبة) :وهي خطة دينية تقوم على الأمر بالواجبات والنهي عن المحرمات، ولها في الإسلام مفهومها وأدلتها وحكمها ومكانتها، وهذا يؤكد دور الشريعة الإسلامية السمحة في بناء مجتمع إسلامي قائم على أسس قوية خالية من الآفات كالفساد.
- العدالة والمساواة أمام القضاء والقانون :وهذا مؤشر على دور التشريعات في ضبط سلوك الأفراد.
- تشديد العقوبة :إن الإسلام يعاقب مجرمي الفساد في الدنيا والآخرة. وفي الدنيا، تُقسم العقوبات على الفساد إلى أربعة أنواع رئيسية:
  1. الحدود :عقوبة مقدرة شرعاً (كحد السرقة)، ولا يصح فيها العفو لا من الحاكم ولا من المعتدَى عليه؛ لأنها حق الله، فلا يملك أحد إسقاطه.
  2. الجنايات (القصاص والدية) :وهي عقوبة فيها حق للعبد، ويجوز لصاحب الحق أن يعفو أو يسقط حقه.
  3. التعزير :وهي عقوبة غير مقدرة شرعاً، تُفرض على معصية لا حد فيها ولا كفارة، ويمكن أن تقبل العفو والإسقاط حسب تقدير القاضي ومصلحة الجماعة.

8- نتائج البحث

استناداً إلى التحليل الوصفي لمظاهر وأسباب وآثار الفساد السياسي في المجتمع الليبي، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، أهمها:

1. خطورة الفساد السياسي في ليبيا :أثبت البحث أن الفساد السياسي يُعد أخطر أنواع الفساد، خاصةً في المجتمع الليبي، حيث أصبح "منظومة قيم "تتحكم في مصير الدولة بفعل استغلال النخب السياسية والسلطة العامة لتحقيق منافع ذاتية.
2. ارتباط الفساد بعدم الاستقرار :هناك علاقة قوية ومباشرة بين تدهور ظاهرة الفساد واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والصراع المؤسسي في البلاد، مما أدى إلى ضعف سيادة القانون وتبرير السلوك الفاسد.
3. تعدد الآثار وتدميرها :يمتلك الفساد السياسي آثاراً مدمرة وشاملة، لا تقتصر على الجانب الاقتصادي (مثل إهدار المال العام ونمو اقتصاد الظل وغسيل الأموال)، بل تشمل الجوانب المؤسسية والاجتماعية والقانونية، مما أدى إلى انهيار الثقة وتفشي جرائم ذوي الياقات البيضاء.
4. غياب الإرادة السياسية كعائق رئيسي :تبين أن ضعف الإرادة الصادقة والنزاهة لدى القيادات السياسية يشكل العائق الأكبر أمام مواجهة الفساد؛ لأن جزءاً من هذه القيادات منخرط في ممارسات الفساد.

5. شمولية حلول المكافحة :أكد البحث على أن مواجهة الفساد تتطلب استراتيجية شاملة تجمع بين الآليات القانونية (استقلالية القضاء)، والمؤسسية (الإصلاح والترشيد)، والأخلاقية (النزاهة والشفافية)، إضافة إلى الدور الفعال للشريعة الإسلامية في تنمية الوازع الديني والرقابة المجتمعية.

9- الخاتمة

سعى هذا البحث إلى تشخيص ظاهرة الفساد في المجتمع الليبي في ظل الظروف الراهنة التي تتسم بغياب الاستقرار السياسي والصراع على السلطة. وقد أوضح البحث أن الفساد بأشكاله المتعددة، خاصة الفساد السياسي، يمثل تحدياً وجودياً يهدد بناء الدولة ونسيجها الاجتماعي والاقتصادي، حيث يتحول من مجرد ممارسات فردية إلى منظومة قيمية تتحكم في القرار العام.

وبناءً على نتائج التحليل، يخلص البحث إلى أن مواجهة هذا التحدي لا يمكن أن تتحقق عبر حلول جزئية، بل تستلزم تضافر الجهود على جميع المستويات (الرسمية والشعبية والدينية). ويجب أن يتم تفعيل آليات المساءلة والشفافية والمحاسبة دون استثناء، مع إعطاء الأولوية القصوى لإصلاح الجهاز القضائي وتمكينه من العمل باستقلالية تامة، ليكون العمود الفقري لأي منظومة مكافحة فعالة.

10- التوصيات

في ضوء نتائج البحث، يقدم الباحث التوصيات التالية التي يرى أنها ضرورية لتعزيز مكافحة الفساد السياسي في ليبيا:

1. تعزيز استقلالية القضاء وسن التشريعات :ضرورة الإسراع في إصدار وتفعيل تشريعات رادعة تتناسب وخطورة جرائم الفساد، وضمان الاستقلالية التامة للسلطة القضائية والفصل بين سلطات الدولة، واعتبار القضاء الملاذ الأول والأخير لمحاسبة مرتكبي الفساد.
2. تفعيل هيئات الرقابة والمحاسبة :العمل على تمكين أجهزة الرقابة والمحاسبة من ممارسة مهامها دون قيود أو تدخلات من النخب السياسية، وتوفير الحماية الكافية للعاملين فيها، وتطبيق مبدأ "من أين لك هذا "على جميع المسؤولين الحاليين والسابقين.
3. تنمية الوازع الأخلاقي والديني :التركيز على دور المؤسسات التربوية والإعلامية والمسجد في غرس قيم النزاهة والأمانة والمسؤولية في النشء والمجتمع، والاستفادة من مبادئ الشريعة الإسلامية كإطار وقائي وعلاجي شامل.
4. تعزيز الشفافية في إدارة الموارد :تطبيق مبدأ الشفافية الكاملة في العقود والمناقصات وإدارة الموارد النفطية والمالية للدولة، وتسهيل وصول المواطنين والإعلام إلى المعلومات غير السرية.
5. دعم المشاركة المجتمعية وحرية الإعلام :تشجيع منظمات المجتمع المدني والإعلام الحر والنزيه على ممارسة دورهم الرقابي والتوعوي في كشف مظاهر الفساد، وتوفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد.(*Whistleblowers*)
6. تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية :مطالبة النخب السياسية المتصارعة بتقديم إرادة سياسية صادقة لمكافحة الفساد، والابتعاد عن استغلال الصراع لتحقيق مكاسب شخصية وفئوية على حساب استقرار الدولة ومصلحة المواطنين.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

1. أبو القاسم، ز. م .(2013) .مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات العامة .مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (2)، 1-25.
2. الأهدل، ع. ح. م .(2019) .الفساد السياسي "نظرة تحليلية ."مجلة الجامعة الوطنية، 9، 123-145.

3. الأمم المتحدة .(2015) .اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .تم الاسترجاع من https://legal.un.org/avl/pdf/ha/uncc/uncc-ph-a.pdf
4. الأمم المتحدة) .د.ت .(.اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (النسخة العربية) .تم الاسترجاع في 1 أغسطس 2024 من https://www.unodc.org/documents./treaties/UNCAC/Pubication/Convention/08-50024-A.pdf
5. البخاري، م. ب. إ .(1946) .الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري) .(ج. 2). باب: الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما مشتبهات.
6. البنك الدولي) .د.ت .(.صفحة حقائق مكافحة الفساد .تم الاسترجاع من https://www.albankaldawliorg/ar/news/factsheet/2020/02/19/ankicourrption-fact-sheet.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) .د.ت .(.دليل قياس الفساد ومكافحة الفساد .تم الاسترجاع من http://www.undp-aciac.org/pvblications
8. الجمهورية اللبنانية .(2020) .الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2020–2025.
9. رضا، أ1377) .هـ .(معجم متن اللغة: موسوعة لغوية حديثة (ج. 1-5). دار مكتبة الحياة.
10. الشربير، خ. ش .(2018) .الفساد: أنواعه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه .جامعة باتنة 2.
11. الشهري، ل. ع. أ) .د.ت .(.الفساد مكافحته والوقاية منه (رؤية شرعية) .حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، .(33)8
12. قاموس أكسفورد) .د.ت .(.تعريف الفساد .تم الاسترجاع من https://www.en.oxforddictionaries.com/definition/corruption
13. مركز العمليات الانتقالية الدستورية وآخرون .(2014) .مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
14. المصراتي، ع. أ .(2011) .الفساد الإداري: نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي .المكتب العربي الحديث.
15. المؤتمر العلمي الدولي لكلية الاقتصاد والتجارة .(2020) .وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الاقتصاد والتجارة 10-9 (AISC) نوفمبر .جامعة المرقب.
16. عبدالسيد، س. وآخرون .(2019) .الشفافية الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة بمدينة الكفرة. في المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة (ص. 1-10). جامعة المرقب.
17. عز الدين، م. ع .(2020) .أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا. في المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة (ص. 1-15). جامعة المرقب.
18. عمر، أ. ع. وآخرون .(2008) .معجم اللغة العربية المعاصرة (ط. 1). عالم الكتب.
19. منظمة الشفافية الدولية (الصفحة الإلكترونية لمنظمة الشفافية الدولية)

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.